التاريخ 2025/12/11

ورقة عمل

حول إستخدام الذكاء الإصطناعي من قبل المؤسسات القضائية الفلسطينية

إن المنظومة القضائية الفلسطينية تسعى إلى الإستفادة من تجارب الدول في إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي المتطورة إلا أنه لا يوجد في النظام القضائي الفلسطيني حتى اللحظة إدماج فعلي للذكاء الإصطناعي بمعناه الدقيق والمتخصص فلا يوجد أي تشريع يجيز أو يُنظم إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي داخل المحاكم وتبقى إستخداماته فردية غير منظمة وتشمل البحث في السوابق القضائية والبحث القانوني والتحليل والتنبؤ بالنتائج، وهذا بالإعتماد على التطبيقات القانونية المتوفرة وتطبيقات الذكاء الإصطناعي التي ساعدت على تنظيم وتجميع المعلومات وتحليلها مما ساهم في تبسيط عملية البحث القانوني فأصبح الوصول للنصوص القانونية والسوابق القضائية المرتبطة إرتباط وثيق بالحالة المبحوث عنها أمرا أكثر سهولة ويُسر مما كان عليه الحال في البحث الورقي إضافة إلى الإحاطة بكافة جوانب الحالة المبحوث عنها .

وتجدر الإشارة إلى أن المنظومة القضائية الفلسطينية قطعت شوطا كبيرا ومتقدما في أتمتة العمل القضائي ورقمنة العديد من الإجراءات من خلال برنامج إدارة سير الدعوى (الميزان) والذي من خلاله اصبح متاحا ادارة سير الدعاوى بكافة انواعها ومتابعة جميع الاجراءات المتعلقة بها من لحظة تسجيلها لدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها ويشمل ذلك اصدار التبليغات لأطراف الدعوى وطباعة محاضر الجلسات وحفظها وتخزينها وأرشفة مرفقات الدعوى وطباعة المراسلات المختلفة ومتابعة الدعاوى حال الطعن فيها لدى محكمتي الاستئناف أو النقض ، وقد أستمر التطوير على برنامج الميزان حتى أصبح عبارة عن قاعدة بيانات مركزية تربط جميع المحاكم ببعضها البعض وترتبط كذلك مع الجهات ذات العلاقة كالنيابة العامة ووزارة

الداخلية ووزارة النقل والمواصلات والشرطة المرورية ونقابة المحامين ووزارة العدل .

وأن من أهم الميزات التي أتاحها برنامج الميزان للقائمين على ادارة الشأن القضائي توفير قاعدة بيانات احصائية تخص كل مخرجات العمل القضائي، وهي قاعدة بيانات متكاملة ومتجددة يتم تغذيتها بالمعلومات أولاً بأول من خلال الزامية التوثيق الالكتروني في كافة أعمال المحاكم، وبالتالي فهي بياتات حقيقية تعكس الواقع، كما أن سهولة الوصول الي تلك البيانات وفر الوقت والجهد الذي كان يلزم لجمعها .

وان من اهم البيانات الاحصائية التي يوفرها البرنامج بشكل دوري ما يلي :

1 –عدد المدور الاجمالي لكل محكمة من القضايا بكافة أنواعها خلال يوم/شهر/سنة وعدد الوارد والمفصول .

2 – عدد المدور الاجمالي لكل قاض أو هيئة خلال يوم/شهر/سنة وعدد الوارد والمفصول .

3 - العدد الاجمالي للقضايا المعينة لكل محكمة في كل يوم .

4 – عدد الجلسات المعينة يومياً لدى كل قاض أو هيئة وعدد المنظور منها والمفصول.

5 – عدد القضايا المشطوبة أو المؤجلة تأجيل عام أو الموقوف السير فيها .

6 – عدد القضايا المؤجلة للقرار اكثر من مرة .

- **الخلاصة**

التاريخ 2025/12/11

ان ما أشير اليه في هذه الورقة وان كان يبتعد عن مخرجات الذكاء الاصطناعي بمعناه الدقيق ألا انه يعد تطبيقا عمليا في الاستفادة من النظم الالكترونية في الجانب الاحصائي سواء ما تعلق بعمل المحاكم بشكل عام أو أعمال القضاة كل على حدا ، وقد انعكس ذلك في أن أصبحت البيانات الاحصائية مصدراً أساسياً لتنظيم وتسيير أعمال المنظومة القضائية برمتها، وكذلك في اعتبارها ذات أثر كبير وايجابي على جهات التفتيش حين ممارسة دورها الرقابي، وبالتالي فإن المتوفر حاليا يؤسس لمرحلة أخرى متقدمة في خلق بيئة مناسبة لإدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي بشكل حرفي ومتخصص وقد بدأ ذلك بالفعل من خلال إقرار نظام التبليغ الإلكتروني لدينا والذي أصبح نافذا ومعمول به من فترة وجيزة، كما أنه يوجد سعي حثيث على تطوير وتفعيل إدارة القضايا الكترونيا والتفريغ الصوتي الآلي لمحاضر الجلسات .